دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | المسؤولية الاجتماعية سلوك حضاري إنساني |
| المصدر: | رسالة المعلم |
| الناشر: | وزارة التربية والتعليم - إدارة التخطيط والبحث التربوي |
| المؤلف الرئيسي: | أبو غزلة، محمد أحمد |
| المجلد/العدد: | مج 49, ع 3 |
| محكمة: | لا |
| التاريخ الميلادي: | 2011 |
| الشهر: | نيسان |
| الصفحات: | 14 - 16 |
| رقم MD: | 105001 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EduSearch |
| مواضيع: | التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، الإصلاح الاجتماعي، المنظمات الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة، خدمة الفرد، العمل الجماعي، السلوك الحضاري |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/105001 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# المسؤولية الاجتماعية سلوك حضاري إنساني

**إعداد: د. محمد أحمد أبو غزالة**

**مدير إدارة التخطيط والبحث التربوي**

لقد اهتم الإسلام منذ ظهوره بمفهوم (المسؤولية الاجتماعية)، يشقيه. سواء المسؤولية عن نفع المجتمع، أو المسؤولية عن منع الإضرار، ويتضح ذلك جليا في نصوص القرآن والسنة وأحكام فقه المعاملات، إذ تستهدف المسؤولية الاجتماعية في السنة النبوية غرس مبادئ الطاعة لله ورسوله والقيام بشرائع الإسلام، وتكوين الضمير الإيماني الذي يوجه سلوك الإنسان في الحياة بشقيها العام والخاص، مستخدمه فى ذلك التوجيه والإرشاد والقدوة والموعظة، والقيام على مصالح الأمة وتحقيق مبدأ النصح والتعاون قال تعالى: (وتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ والتَّقْوَى ولا تَعَاوَنُوا عَلَى الإثْمِ والْعُدْوَانِ) (المائدة : ٢) وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسؤول عن رعيته. وعبد الرجل راع على مال سيده، وهو مسؤول عنه ألا كلكم راع وكلكم سؤول عن رعيته) .

تعد المسؤولية الاجتماعية الآن الاتجاه السائد بوصفها سلوكاً حضارياً يمارس بصورة جيدة ففي عصرنا هذا – عصر العولمة، والاندماجات الضخمة – تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتطفو على السطح تناقضات وأزمات كانت مجهولة أو كانت دوافع متعددة تفلح في إخفائها، أما في عصرنا هذا فلم يعد مقبولاً أن تمارس المسؤولية المجتمعية على أنها مد يد المساعدة للأفراد أو المؤسسات من باب الصدقة والإحسان، بل لابد من أن يدرك الجميع أن هذه المساعدة حق للمجتمع ومصلحه كبيرة لأفراده ومؤسساته كلها وليست مجرد واجب عليها.

إن الإنسان ابن بيئته الاجتماعية والطبيعية والثقافية، يتعلم منها ما يساعده على استمرار حياته الاجتماعية بتصوراتها ومبادئها التي تقوم عليها هذه الحياة الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية في أصلها تكون أسري مجتمعي مستمر بأشكال مختلفة وبرامج متنوعة، حتى تصبح ثقافة عامة في المجتمع، وإن العمل الاجتماعي بجوانبه المختلفة والالتزام به، وتنميته جزء مهم في علاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة المجتمع بالفرد، ولذلك فقد أعدت الحقوق والواجبات في شكل تعليمات صريحة أو ضمنية للتصدي لحالة التمزق أو التشتت، أو الفوضى أو الفقر أو الجهل أو أي طارئ ممكن أن يصيب الفرد والمجتمع، وأكدت المسؤولية الاجتماعية بناء المجتمع والاستمرار في التماسك والتوازن، من خلال الكثير من المعطيات المجتمعية التي شرعت الأعمال الاجتماعية والتطوعية ودعت إليها.

لقد تطورت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية خلال السنوات القليلة الماضية لدى الأفراد والجماعات والشركات في مختلف القطاعات العامة والخاصة حتى أصبحت تنطلق من مبادئ أخلاقية تترجم إلى سلوك حضاري يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي تعمل به وذلك بتقديم المبادرات المختلفة في مجالات البيئة، والاحتياجات الخاصة، والمساعدات الإنسانية والتنمية المستدامة.

وقد برز الاهتمام العالمي نحو المسؤولية الاجتماعية واضحاً ففي المملكة المتحدة مثلاً ألزم قانون الشركات لعام (2006م) الشركات بالإبلاغ عن المسائل الاجتماعية والبيئية التي يجب أن يتم التعامل معها، وأصبحت العديد من الجامعات تلتزم بالميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية وأدخلت إلى برامجها الأكاديمية مقررات دراسية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وتشير التجارب العربية القائمة أو التاريخية بوضوح إلى الدور الاجتماعي للقطاع الخاص، فالحضارة العربية يغلب عليها تاريخياً طابع المجتمعات أكثر من الدول، والتضامن والتكافل والتقدم الحضاري والعلمي الذي أنجز كان يعتمد على المجتمعات والأفراد أكثر من الدول، فالحضارة العربية والإسلامية كانت قائمة تاريخياً على مؤسستين متكاملتين ومستقلتين؛ هما الدولة (السلطة) والمجتمعات التي كانت تنظم التعليم والرعاية والتكافل في حين كانت السلطة تنسق شؤون الأمن والدفاع وترعى المجتمعات وتساعدها، وكانت تجربة الدولة المؤسسية التي تقوم على التنمية والرفاه والخدمات في التجربة العربية حديثة جداً.

لقد أبرزت التطورات في مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" أن السلوك الحضاري الذي مارسه الأفراد والجماعات أو المؤسسات قد أظهر الدور الكبير الذي يمكن أن يناط بها للإسهام في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة عالياً وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، وأولت هموم المجتمع والبيئة اهتماما كافياً أخذته بعين الاعتبار التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

إذن فمفهوم المسؤولية الاجتماعية هو وليد لمتطلبات، التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية ودعمها، وهذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية وخلق فرص عمل وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة، ومن هنا تكمن أهمية تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية وفقا لظروف مجتمعاتنا واحتياجاتها.

وبالتالي فإن برامج خدمة المجتمع في المؤسسات ليست تطوعية بل هي واجب وفرض يمليه الانتماء إلى البلد والتطلع نحو مستقبل أفضل للأجيال القادمة، ويجب أن يكون هذا جزءاً من ثقافة المجتمع ومؤسساته إذا ما أردنا حقيقة تفعيل هذا المفهوم للوصول إلى الأهداف المرجوة، وأن يصبح سلوكاً ممارساً.

لذا فالمؤسسات، التربوية والتعليمية وغيرها مطالبة اليوم بإدراج مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتبنيها ضمن منهج أوسع وأعم، وهو منهج السلوك المهني لتثقيف الأجيال بمختلف مراحلهم العمرية والدراسية التي تكفل لهم معرفة السلوكات الأخلاقية وغير الأخلاقية غير المقبولة التي تتمثل في رغبة الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات تحقيق أرباح وعوائد مجزية من خلال أنشطة غير مقبولة دون وعيهم بأهمية المسؤولية الاجتماعية التي تعود عليهم بكثير من النواحي الإيجابية، انطلاقاً من أن المسؤولية الاجتماعية واجب وطني أدبي طوعي يستمد قوته وإلزاميته من الإحساس بالمسؤولية من جهة، وضرورة ممارسته لبناء مجتمع صحي يعمل من خلال منظومة من المواثيق والأخلاق والسلوكات الإيجابية التي تضمن الاحترام والمسؤولية المتبادلة لتحقيق الهدف السامي من مشاركة الجميع واضطلاعهم بدورهم تجاه المسؤولية الاجتماعية من جهة أخوى، لاسيما أن الاعتقاد الدائم بأن النهضة التنموية التي تضطلع بها الدولة لا يمكن أن تنجح دون مشاركة القطاع الخاص بمؤسساته وأفراده كافة.

إن تنمية المسؤولية الاجتماعية هي تنمية للجانب الخلقي الاجتماعي في شخصية الإنسان، لا تنفصل عنه بل تتكامل معه، وتنمية هذا الجانب الخلقي الاجتماعي ليست منفصلة عن تنمية الشخصية الإنسانية كلها بل تتكامل معها، أي أن تنمية المسؤولية الاجتماعية جزء من التربية العامة للشخصية لتصبح جزءاً من السلوك الإنساني الممارس، وإن قيام الأفراد أو المؤسسات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم أفراد المجتمع جميعاً لأهدافها ورسالتها والإسهام في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، علاوة على الإسهام في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشروعات خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

ويجب أن نشير هنا إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع العام والحكومة في مساعدة المؤسسات التربوية على القيام بدورها في برامج المجتمع بما يقدمه من تسهيلات ودعم معنوي لها لتشجيعها على إطلاق برامجها الاجتماعية بيسر وسهولة، مثل توفير المعلومات وتنسيق الجهود وجمعها تحت مظلة واحدة، وإيجاد التكامل بينها، وتشجيع المبادرات المبتكرة ومكافأتها معنوياً، وتأكيد ضرورة إشراك فئات المجتمع كافة في مبادرات وبرامج للتوعية بأهمية العمل التطوعي، ويبقى للإعلام الدور الأبرز في توعية المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية وتعديل المفاهيم الخاطئة حولها.

من هنا لابد من تشجيع الجميع على الالتزام بالمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية، التي يجب مراعاتها يومياً عند اتخاذ القرارات كافة، ووضع الإستراتيجيات لضمان دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها، والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان، واحترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية، والقضاء على

أشكال السخرة والعمل الإجباري جميعها، والقضاء على عمالة الأطفال، والقضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن، والمحافظة على البيئة، وتشجيع إتباع نهج احترازي إزاء التحديات البيئية جميعها، والاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة، وتشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها، ومكافحة الفساد بأشكاله كلها.

وأخيراً لابد من تكريس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لتصبح سلوكاً حضارياً يتم فعلاً ترسيخه في وجدان الأفراد والمجتمعات والمؤسسات ويصبح سلوكاً عملياً نلمسه عبر ممارسات وطنية يلمسها الجميع وليس بعضهم، وهذا يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، ولكن الأهم أن نحولها إلى ثقافة عامة لدى الجميع، وليس لفئة دون أخرى بمعنى أن تكون المسؤولية الاجتماعية خاصة بالمؤسسات ونريدها أن تكون في سلوك الوزير ورجل الأعمال والطالب وسلوك المعلم والطبيب وحارس المدرسة والعسكري وربة البيت والموظف المدني، باختصار نريد أن تكون جزءاً من منظومه السلوك اليومي للجميع نساء ورجالاً، صغاراً وكباراً كل حسب مكانه ودوره، من هنا أرى أن المؤسسة التربوية قادرة على تكريس تلك الثقافة خارج مجتمعها (المجتمع المدرسي والتربوي) وأن تجعل المسؤولية الاجتماعية سلوكاً تربوياً إنسانياً حضارياً يمارسه الجميع.